



المنتج المحلي للجامعة والاستثمار المعرفي...تأملات نظرية وتوصيات عملية

شنوف شعيب

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2024 المجلد 11 – العدد. 01

الصفحات من 036 إلى 059

E-ISSN 2676-2218

P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583>

للاستشهاد بهذا المقال

شنوف ش، (2024)، " المنتج المحلي للجامعة والاستثمار المعرفي...تأملات نظرية وتوصيات عملية "،
المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 11. العدد 01، ص. 036-059.

المنتج المحلي للجامعة والاستثمار المعرفي...تأملات نظرية وتوصيات عملية

The university's local product and knowledge investment theoretical reflections and practical recommendations

شنوف شعيب (1)

جامعة بومرداس، (الجزائر)

chenouf.net@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/12/30

تاريخ الارسال: 2023/11/15

Abstract

The objective of this study is to get a better understanding about the importance of knowledge investment and Local product for a solid investment base...why... and how...? There are two main objectives of this study. First, our objective is to promote and develop investment in knowledge through universities and research centers and to highlight the importance of investment in knowledge and its role in the development of society. Second, we also focus on the need and imperative to connect the issue of education and learning to the sustainable development goals. We studied the relationship between education and Local product. The present paper represents, in our view one of the most important attempts to explain this issue.

Although we think these limitations has enhanced on understanding of the relationship between education and Local product to, despite the generality of current results about this issue, however, must be established by future research.

Keywords: Cognitive investment, Education and Learning, .Development, Local product, Teaching of Economics

JEL classification: A1;I2; I210;Z1;

(1) المؤلف المراسل

أولاً-المقدمة العامة

لا نتناول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة منهجية أكاديمية، مع ذلك تكمن أهميتها في كون أنه من الثابت اليوم أنه بعد كل دراسة وبحث نجد أن مشكلة تعاملنا مع مشكلة المنتج المحلي، دعم وترقية المؤسسات الناشئة، خلق حركية اقتصادية جديدة وتعزيز آفاق التصدير، وبناء قاعدة متينة للاستثمار كل هذا مرتبط بالتعليم والتعلم ومنه كيفية تحسين مخرجات التعليم العالي بغية ترقية المنتج المحلي للجامعة الذي يعبد لنا الطريق للوصول الى الاكتفاء الذاتي وترقية الصادرات خارج المحروقات. كل هذا ليس بمشكلة معلومات ناقصة، فقد تراكم كم هام من الدراسات في التي تناولت علاقة التعليم والتعلم بالتنمية الشاملة، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية توظيف حصيلة تلك المعلومات المتراكمة والدراسات الاستشرافية، من أجل الوصول إلى مخططات بعيدة المدى وذلك لصناعة انسان التنمية من خلال الاستثمار الاجتماعي، ومن أجل بناء قاعدة استثمار متينة طويلة المدى، وذلك بالتركيز أولاً على المنتج المحلي للجامعة على اعتبار أنها هي القاطرة التي تقود المجتمع...

من خلال ما سبق يمكن حصر مشكلة الورقة البحثية في الآتي:

ثانياً-تساؤلات وثوابت...

-كيف يمكن الاستجابة للمقاييس العالمية على مستوى المنتج المحلي بما فيه المنتج المحلي للجامعة؟ كيف يمكن تكوين اطرارت ذات كفاءة لتسيير المؤسسات الناشئة، وتلبية حاجيات سوق الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ومتطلبات أرباب العمل؟ كيف يمكن تعزيز الاستثمار المعرفي وتطويره وتجديد دور الجامعة ومخابر البحث وتحديد المسؤولية المجتمعية ومنه تطوير الانتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول الى الأمن الغذائي ومنه الأمن الاجتماعي في البلاد؟

-ماهو دور السياسات التعليمية في تأهيل الموارد البشرية في إطار ترقية المنتج المحلي للجامعة لمواجهة التنافسية العالمية وترقية الفكر المقاوالاتي لدى خريج الجامعة؟ ماهي أساليب التمويل الحديثة التي يجب اعتمادها لتمويل المؤسسات الناشئة؟

من الثابت أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم والعالم ولغة السياحة حالياً...مع ذلك إذا كان التوجه نحو النشر والتدريس بالإنجليزية...ماهو مصير اللغة الوطنية...؟ وهل تعميم استعمال اللغة الانجليزية يحسن أم يضعف المنتج المحلي للجامعة ومخرجات التعليم العالي والبحث العلمي عموماً؟ ثم ماذا يفعل خريج الجامعة الذي درس بالإنجليزية مع

السوق العمل الذي تسيطر عليه الفرنسية رغم أنها ليست لغة العلم ولا لغة السياحة؟ أم هل يتم التدريس بالإنجليزية لدعم هجرة الأدمغة والنخب نحو الشركات متعددة الجنسيات والدول المنافسة على مستوى اليد العاملة؟
والسؤال العملي هو:

لماذا فشلنا ونجح غيرنا في تأمين الأمن الغذائي... النهوض بالسياحية الداخلية... تطوير الصناعات الغذائية...؟
مشكلة وأزمة المنتج المحلي: أين الخلل؟ وأين الحلول؟ من يقوم بعملية الإنتاج؟ ومن يقوم بتقديم الخدمات؟ من يقوم بعملية التوزيع؟ من المتسبب والمسؤول عن الندرة؟ من المتسبب ومن المسؤول عن المضاربة؟ من المتسبب في عدم جودة المنتج المحلي؟ من المتسبب في زيادة تكاليف المنتج المحلي؟ من المسؤول عن تدهور الخدمات السياحية في الجزائر؟ من المسؤول عن التسويق والتصدير؟ من المسؤول عن تدهور الخدمة العمومية؟ هل المشكلة مشكلة قوانين أم مشكلة ذهنيات وممارسات سلبية؟ وهل المشكلة يمكن تلخيصها في ثقافة مجتمع وقيم أخلاقية مفقودة...؟

من الثابت دون جدال أن المتسبب في المشكلة الاقتصادية هو:

العنصر البشري هو المتسبب في الندرة؛
العنصر البشري هو المتسبب في سوء التوزيع؛
العنصر البشري هو المتسبب في الاستهلاك المفرط؛
العنصر البشري هو المتسبب في المضاربة والاحتكار وارتفاع الأسعار...
العنصر البشري هو السبب في عدم جودة المنتج المحلي
العنصر البشري هو المتسبب في زيادة تكاليف المنتج المحلي
إنها فعلا معضلة تنمية بامتياز... إذا لماذا نعالج النتائج لا الأسباب...؟

لذلك... ماذا نقصد بالمنتج المحلي؟

1. ماهو المنتج المحلي... أليس خريج الجامعة هو منتج محلي؟
2. هل عندما نتكلم على المنتج المحلي ... نقصد بذلك انتاج منتج أو تقديم خدمة...؟
3. إذا كان الانسان هو سبب المشكلة الاقتصادية ... فما هو الحل...؟

4. كيف يمكن تنمية القدرات والمهارات الذاتية للمنتج المحلي (بما فيها العنصر البشري) ليكون قادرا على مواجهة المنافسة في ظل حلبة الصراع الدولية؟
5. كيف يمكن تحسين مخرجات التعليم العالي من أجل تقليص الفجوة مع احتياجات سوق ومتطلبات أرباب العمل في القطاعات المختلفة؟
6. كيف يمكن تأهيل خريج الجامعة حتى يكون منتجا من الناحية العقلية؟

تساؤلات وثوابت... الاستنتاجات ...

1. بدون الاستثمار في العنصر البشري لا يمكن تحقيق أي عائد من أي مشروع أو استثمار مالي... ولا يمكن تقديم خدمات سياحية راقية
2. لا يمكن القضاء على المضاربة والاحتكار بالقوانين فقط
3. لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بدون أن نقوم بالنشر الاجتماعي للخطط... وتكييف الوسائل والأدوات مع الأهداف المسطرة...
4. بحيث لا يمكن وضع خطط وبرامج اقتصادية ذات طابع رأسمالي وتنفيذها يتم بأدوات ووسائل ذات طابع اشتراكي...

كيف يمكن القضاء على المضاربة وارتفاع الأسعار والندرة وسوء توزيع للمنتج المحلي؟

1. ترشيد سلوك المستهلك بشعار نستهلك جزائري... ترسيخ ثقافة السياحة الداخلية... مع تحسين خدماتها وأسعارها مقارنة بدول الجوار...
2. بيع المنتج مباشرة الى المستهلك... من خلال انشاء أسواق يومية تخصص لعرض المنتج المحلي مباشرة على المستهلك
3. إعادة احياء أسواق الفلاح حتى تكون همزة وصل بين المنتج والمستهلك...

كيف يمكن دعم المنتج المحلي... وترقية دور المؤسسات الناشئة؟

1. تمويل المؤسسات الناشئة يتم عن طريق عقود الايجار التمويلية
2. فرض ضريبة واحدة تعادل 2,5 بالمائة من صافي الأصول أو رأس المال
3. شكل قانوني واحد لجميع المؤسسات
4. انشاء أرضية رقمية موحدة للمؤسسات الناشئة
5. بناء نظام جديد للتسويق من أجل دعم استهلاك كل ما هو جزائري ...
6. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل التسويق الخارجي وذلك لخلق ديناميكية اقتصادية وتعزيز آفاق التصدير

7. اعتماد نظام في التسيير المالي والمحاسبي من أجل تقليل تكاليف المنتج المحلي ومنه تخفيض أسعاره¹
8. التركيز على جودة المنتج المحلي (بما فيه العنصر البشري) وفق معايير الايزو...ISO.
9. تأهيل العنصر البشري... وترسيخ ثقافة التطعيم الثقافي...!!!

ثالثا- الاستثمار الاجتماعي... والمنتج المحلي للجامعة²

- 1- التعليم بالمجان في جميع الأطوار والنتيجة مخيبة... وهي تصدير النخب والأدمغة بدون مقابل وهذا يعني اقتصاديا تصدير اليد العاملة بالمجان!
- 2- ماهو حجم الاستثمار والانفاق على الطالب من المرحلة الابتدائية الى الجامعة... وماهي عوائد ذلك؟
- 3- ماهو عائد الاستثمار في رأس المال البشري؟
- 4- كيف يمكن التقليل وحل مشكلة هجرة الأدمغة والنخب؟
- 5- هجرة الأدمغة... بلقاسم حبة نموذجاً...
- 6- الهجرة الخفية للنخب... هجرة أساتذة الجامعات نحو جامعات الخليج نموذجاً³
- 6- تصدير قوة العمل بالمجان لفرنسا وللعديد من الدول... حالة الأطباء 2022
- 7- لماذا نحن نحارب تهريب السلع والحرقة... ولا نهتم بهجرة النخب والأدمغة؟! أين الخلل... وأين الحل...؟

ماذا نريد من نظام التعليم الجامعي؟ كيف يمكن إعادة بناء العقل الجزائري من خلال إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية حتى يصبح المتعلم وخريج الجامعة منتجا من الناحية العقلية؟

1. هل نريد من المنظومة التعليمية انتاج عالما؟ هل نريد انتاج مثقفا؟ هل نريد انتاج موظفا أو عاملا؟ هل نريد انتاج أدبيا؟ هل نريد انتاج سياسيا؟ هل نريد انتاج قائدا؟
2. كيف يتم تحسين المنتج المحلي للجامعة... لماذا ... وكيف...؟!

كيف يمكن القضاء على جراثيم التعليم⁴ لتطوير المنتج المحلي للجامعة؟

1. التقليل من كثافة المواد وكثافة البرنامج... التخلص من طرائق وأساليب التدريس الكلاسيكية التي تعتمد على التلقين والحفظ...⁵
2. التقليل من إطالة أوقات التدريس... التخلص من كثرة الاختبارات والواجبات... القضاء على الدروس الخصوصية... التخلص من المواد المعقدة...
3. تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات ومتطلبات السوق حتى تصبح الوظيفة هي التي تبحث عن خريج الجامعة وليس العكس.

الطريق الى ترسيخ القيم الأخلاقية... في الطور الأول من التعليم⁶

1. كل مواد التعليم في المرحلة الابتدائية يجب أن تكون تدور حول القيم الأخلاقية والثقافية⁷
2. حب الوطن... انتاج مواطن يسكنه الوطن... لا موطننا يسكن وطننا...
3. العمل والصرامة لضمان المستقبل... آداب وأخلاقيات العمل
4. احترام قانون المرور... لمحافظة على البيئة... التربية المالية... التطعيم الثقافي للمعلم وللمتعلم
5. الموازنة بين الحقوق والواجبات في إطار لا استهلاك بدون انتاج على اعتبار أن الحق هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب
6. التعليم لا يغير الجزائر... التعليم يغير المواطن... والمواطن يغير الجزائر

سلوك المستهلك وجدلية الحقوق والواجبات عندنا... لا استهلاك بدون انتاج المواطن والشعب عندنا يتكلم ويطالب بالحقوق - بالمفهوم الاقتصادي الاستهلاك- وفيلسوف الحضارة يركز عن الواجبات - بالمفهوم الاقتصادي الإنتاج- على اعتبار أن الحق هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، أهل الاختصاص والنخب يتحدثون عن مشكلة أعراض وفيلسوف الحضارة يرى أن المشكلة مشكلة حضارة، الناس والحكومات المتعاقبة منشغلون بشراء منتجات الحضارة الغربية والشرقية ومالك بن نبي يبحث عن طريقة ركوب سفينة الحضارة، النخب المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا يدرسون الطلبة و يتحدثون عن الاستثمار للوصول إلى التنمية وفيلسوف الحضارة يركز على ضرورة الانطلاق من التنمية للوصول إلى الاستثمار.

والسؤال العملي هو: كيف نحقق الاقلاع الاقتصادي وكيف نقيم المنتج المحلي؟

1. عندما نجد الحقوق أكبر من الواجبات بمعنى أنه لديها الاستهلاك أكبر من الإنتاج فهي بلدان متخلفة على اعتبار أن الحق هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب

2. في البلدان المتطورة نجد الحقوق أقل من الواجبات فهذا يعني اقتصاديا بأن الاستهلاك أقل من الإنتاج...
3. الحقوق تساوي الواجبات بمعنى هناك توازن بين الاستهلاك والإنتاج فهنا نكون أمام البلدان الناشئة والسائرة في طريق النمو...

رابعا-ضرورة تحسين مخرجات المنتج المحلي للجامعة من أجل التخفيف من البطالة على المستوى المحلي⁸: تعتبر معضلة البطالة إحدى أكبر المشكلات التي تواجه الجزائر، وكان تقرير منظمة العمل الدولية أكد أن متوسط معدل البطالة في العالم قارب 7% ، بينما لامست النسبة في العالم العربي 13%، وهو في ارتفاع سنوي بمعدل 3%، وما يجعل هذه المشكلة الاقتصادية من أكبر التحديات التي تواجه بلدان القارة الاقتصادية الجنوبية، هو أن 60% تقريبا من سكانها أقل من سن الخامسة والعشرين، وتعتبر الوضعية الحالية للبطالة في الدول العربية بالأشوأ بين جميع بلدان المعمورة. والمشكلة أن هذه الظاهرة في منحنى تصاعدي غير مريح مما يؤدي الى هجرة النخب والأدمغة نحو القارة الاقتصادية الشمالية وهذا يعني اقتصاديا تصدير قوة العمل واليد العاملة بالمجان، لذلك ينبغي على الجزائر الاعتماد على الاستثمار الاجتماعي واستغلال تلك الأدمغة والطاقات المهاجرة، بالإضافة الى استغلال الإمكانيات المالية خاصة عند ارتفاع أسعار المحروقات، ورفع معدل نموها الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة كل سنة، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الاقتصادية.⁹

كما ينبغي إعادة التفكير في حل المشاكل الاقتصادية من منظور كلي وليس جزئي يتم التعامل من خلاله مع متغيرات البطالة لكافة عوامل الإنتاج الوطني ولا يمكن تناول مشكلة البطالة منفصلة عن باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنظر إليها كمتغير كلي يتأثر ويؤثر مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى. لذلك يعتمد الخبراء ويربطون كافة المتغيرات الاقتصادية بالمتغير الرئيسي الإجمالي الحقيقي للناتج الوطني لأنه يقاس بأسعار سنة معينة¹⁰، ولذلك حسب الخبراء فانه يختلف عن إجمالي الناتج الوطني الاسمي الذي يتم قياسه بأسعار السوق الجارية التي تعكس الارتفاع العام للأسعار، أما القياس بأسعار سنة الأساس فالهدف منه تحييد هذا الأثر في قياس النمو، ولذلك حينما نجد زيادة في الناتج الوطني الحقيقي من سنة لأخرى فهذا يعني أن النمو تم من خلال زيادة الكميات لا من خلال زيادة الأسعار ولذلك يمكن القول أن الاقتصاد قد نما نمواً حقيقياً بمعدل

معين، وبالنظر في علاقة المتغيرات الاقتصادية بالإجمالي الحقيقي للنتائج الوطني نجد أن بعضها مرافق لحركة هذا الناتج وبعضها معاكس وبعضها محايد¹¹. ولكن لماذا يحدث هذا في دول المركز على مستوى القارة الاقتصادية الشمالية ولا يحدث في بلدان المحيط على مستوى القارة الاقتصادية الجنوبية¹². لأن الإجمالي الحقيقي للنتائج الوطني في دول المحيط التي هي بالأساس بلدان نفطية تقريبا لا يعكس نمو حقيقيا ناتجا عن زيادة كمية في السلع والخدمات كمخرجات لنشاطات اقتصادية منتجة، ولكنه يعكس نمو وهميا¹³ ناتجا عن بيع كميات أكبر من النفط الخام في أسواق النفط العالمية. ولذلك عندما يضع خبراء الهيئات الدولية¹⁴ الخطط للتقليل من البطالة لا يحققون الأهداف المرغوبة لجملة من الأسباب منها أن العلاقة بين الإجمالي الحقيقي للنتائج الوطني وظاهرة البطالة تختلف من بلد إلى آخر، فقد يتزايد الناتج ولا تنخفض مؤشرات البطالة لأن الزيادة في الناتج تكون في العادة من زيادة حجم النفط المباع لا يؤثر بزيادة الطلب على سوق العمل، فقطاع البترول في الجزائر مثلاً لا يوظف حوالي 120 ألف أي أقل من 1% من إجمالي القوة العاملة في البلاد ربما لأنه قطاع يعتمد في الأساس على تكتيف رأس المال في معادلاته الإنتاجية، أما اليد العاملة التي يتطلبها يجب أن تكون مؤهلة دوليا وقد لا تتوفر في اليد العاملة التي تعاني حالياً من البطالة في البلاد بسبب الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات سوق العمل. إذاً كيف يمكن التعامل مع مشكلة البطالة على المستوى المحلي وكيف يمكن تقليص الفجوة بين مخرجات المنتج المحلي للجامعة واحتياجات سوق العمل¹⁵؟ النخب المثقفة في الميدان الاقتصادي يفرقون بين أنواع البطالة، بحيث هناك بطالة مؤقتة وهي ناتجة عن تغيير العمال لوظائفهم أو مكان عملهم، وهناك بطالة هيكلية تنتج من إلغاء بعض الوظائف وخلق أخرى وقد تكون ناتجة من متطلبات بعض الوظائف نظراً للمنافسة مع اليد العاملة الأجنبية، وقد تكون بطالة ناتجة عن التكنولوجيا وافرازات الذكاء الاصطناعي السلبي، وقد تكون بطالة ناتجة من ارتفاع وانخفاض الدورات الاقتصادية¹⁶.

خامساً- الأيجار التمويلي كأسلوب بديل لتمويل التنمية المنتج المحلي في تدعيم المؤسسات الناشئة:

في إطار توجه الجزائر نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة فالمشكل يظل مشكلة تمويل

في ظل مساعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحويل مذكرات التخرج الى مشاريع اقتصادية في إطار تعليمية 1275

ماهي الطريقة الأفضل والأكثر مردودية عند قيامنا بالبحث عن مصادر لتمويل المشاريع الاستثمارية؟

في حالة عدم كفاية الأموال الخاصة

هل طلب قروض بنكية طويلة المدى؟

هل اقتناء تجهيزات الإنتاج عن طريق المراقبة؟

هل القيام بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق المشاركة؟

أم هل توجد صيغ أخرى لطلب التمويل الخارجي؟

ماهي البدائل للقروض الكلاسيكية كمصادر تمويل المشاريع الاستثمارية؟

لماذا الايجار التمويلي؟

لماذا لا يتم توجيه أموال الزكاة نحو الاستثمار بدلا من الاستهلاك؟

هل يمكن انشاء مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة بأموال الزكاة؟

نظرا لتقلبات أسعار البترول وتراجع مداخيل الجزائر في سنوات عديدة، ونظرا لعزوف العديد من خريجي الجامعات عن الحصول على قروض ذات فوائد لتمويل مشاريعهم، وعلى هذا المستوى وهذا المقام يمكن طرح صيغتين لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم المؤسسات الناشئة هما:¹⁷

1-تمويل المعدات وتجهيزات الإنتاج والأصول الثابتة عن طريق الايجار التمويلي للمؤسسات الناشئة:

يمكن اللجوء الى هذه الصيغ المستحدثة في الاستثمار وتمويل المشاريع وذلك لاقتناء الأصول الثابتة بهامش ربح مثل معدات وآلات انتاج، معدات نقل، مباني لاستخدامها في شكل مخازن، وغيرها من الممتلكات ذات الاستعمال المتوسط والطويل الأجل ليس بغرض اعادة بيعها وانما لاستخدامها في تحقيق الهدف الرئيس للمشروع وهو التمويل من أجل الاستثمار. وذلك بقيام البنك باقتناء المعدات ووسائل الانتاج وغيرها من الأصول غير المتداولة وتأجيرها لطالبي القروض من أجل الاستثمار، وهنا يمكن المزج بين صيغة الايجار التمويلي المنتهى بالتملك والمراقبة، ويمكن حتى اعتماد صيغة المشاركة، وهذا

بالنسبة للبنوك التجارية التي كانت ولازلت تقدم قروض بفوائد من أجل تمويل المشاريع، وذلك بالتخلي على هذه الطريقة الكلاسيكية واستبدالها بهذه الصيغة المستحدثة، وذلك بدلا من تقديم قرض نقدي حتى ترفع من مردودية الأموال المقترضة خاصة عندما يكون هناك اعتماد الصيغ الثلاث في نفس الوقت.

بحيث يتم من خلال صيغة المراجعة اقتناء المعدات والآلات ووسائل الانتاج بناء على طلب المستثمر وتكون تكلفة الأصل مساوية الى ثمن الاقتناء يضاف له هامش ربح معلوم لدى الطرفين. أما بالنسبة لصيغة وأسلوب المشاركة ممكن أن يتم فيها اقتناء الأصول غير المتداولة من معدات وآلات ووسائل انتاج بناء على طلب المستثمر ويقوم البنك بالمشاركة في المشروع ويتحمل الطرفين الخسائر والأرباح.

أما أسلوب التمويل عن طريق الإيجار التمويلي يعتبر نهج اقتصادي جديد على مستوى التمويل بحيث يتم نقل حق استخدام الأصل محل التأجير مقابل دفعات يدفعها المستأجر، وهذا طبقا للمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

يعتمد عقد الإيجار التمويلي على جوهر العملية وليس على شكل العقد، وهذا حسب فلسفة المعايير المحاسبية الدولية،¹⁸ بحيث يتم نقل ملكية الأصل من خلال عقد التمويل الإيجاري من المؤجر إلى المستأجر في نهاية العقد، بحيث يمكن للمستأجر شراء الأصل بتكلفة أقل من القيمة العادلة؛ مع ضرورة تحويل كل منافع ومخاطر استعمال الأصل محل التأجير الى المستأجر.

مع الإشارة الى الأثر الإيجابي للإيجار التمويلي على المؤشرات الاقتصادية بحيث توجد العديد من المزايا والمنافع والأثار الاقتصادية لهذه الصيغة التمويلية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزائي.¹⁹

مع ذلك تم الغاء شروط تصنيف العقود عند المستأجر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السادس عشر الذي يتضمن التوجه الجديد لمحاسبة عقود الإيجار مقارنة بما هو معمول به في المعايير المحاسبية الدولية²⁰

2- استثمار أموال الزكاة في تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة لدعم المنتج المحلي

1-2- تغيير فلسفة استثمار أموال الزكاة بدلا من استهلاكها

يجب العمل على محاولة الموازنة بين فكرة اقتصاد المنافع وفكرة اقتصاد الحاجات ومشككتي الندرة والتوزيع في عالم الاقتصاد، فالاقتصاد القائم على فلسفة المنافع يعتمد في توازنه على العرض والطلب، يتعارض من زاوية فلسفة الاقتصاد المبني على فكرة الحاجات الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك. فالاقتصاد الحاجات يقر على ضرورة توفير احتياجات الفرد اليومية على اعتبار أن الحقوق هي نتيجة منطقية للقيام بالواجبات. مع التأكيد على أن الإنتاج والتوزيع يخضعان لفكرة الحاجة وليس للاعتبارات النفعية والتجارية²¹.

على مستوى فلسفة اقتصاد الحاجات ينبغي التمييز بين الاحتياجات التي يغطيها الاستثمار المالي والاحتياجات التي يغطيها الاستثمار الاجتماعي من خلال الطاقات والكفاءات والأدمغة الموجودة في المجتمع، كالإرادة التي فرضت الزكاة على الأغنياء لكي تعطي للفقراء، المساكين والمحتاجين وغيرهم من مستحقيها، بحيث إذا تم التوزيع وفقاً مبدأ الاستثمار الاجتماعي دون اعتبار الإمكانيات المالية تكون الحركية التنموية في الاقتصاد مبنية على فرضيتين، الفرضية الأولى ضرورة توفير العيش الكريم لأفراد المجتمع هي التزام اجتماعي وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ الزكاة، والفرضية الثانية هي العمل واجب على كل أفراد المجتمع ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين قطبي الإنتاج والاستهلاك، وحتى يتم الموازنة بين قطبي الإنتاج والاستهلاك على أساس الفرضيتين لا بد من تهيئة الظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي من خلال فلسفة استثمار أموال الزكاة وليس استهلاكها.²²

في الجوائز الجديدة لدينا فائض في شراء وتكديس لمتغير الأشياء ولكن نحتاج لمتغير عالم الأفكار²³ لأن العاطل عن العمل عندنا فاقد للطاقة التي تؤهله لأي تغيير، فالعمل المشترك لهذه العوامل يتم من خلال أهداف يحددها عالم الأشخاص ويتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء طبقاً لنماذج أيديولوجية من عالم الأفكار حتى يكون هذا الفرد منتجا من الناحية العقلية.²⁴ من خلال ذلك يمكن مراعاة احتياجات المجتمع على تحويل أموال الزكاة إلى أداة لتلبية حاجة الفرد وتوليد وخلق مناصب الشغل ومنه تقليص فجوة البطالة، ومعالجة هذه المشكلة الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي واستقرار المجتمع

2-2-كيفية استخدامات وتحميل مقدار الزكاة على النحو الاتي:

-حالة المؤسسات الفردية، يتحمل مالك المؤسسة كل مقدار الزكاة الواجبة الدفع. حالة شركات الأشخاص، يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك. حالة شركات الأموال، يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة، ثم بعد ذلك يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك لمعرفة مقدار ما يتحمله. كما يمكن استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة في تمويل الشركات الناشئة المصغرة، كما يمكن التمويل من مصادر أخرى وذلك من خلال الاقتراحات الآتية:²⁶

-التمويل يتم من خلال دفع حصص المساهمين من صناديق أموال الوقف والزكاة بالنسبة للأفراد الذين يستحقون الزكاة_ استثمار أموال الوقف في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج قيمة مضافة. وذلك من خلال انشاء الشركات الناشئة.

-الاستخدام العقلاني لعملية استخدام الزكاة في تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات المصغرة من خلال تقنين الزكاة وكيفية استثمارها في مواقعها من خلال هيئات تابعة للدولة تتكفل بذلك.

- استثمار الزكاة يتم من طرف القطاع الخاص مباشرة في تمويل المؤسسات الناشئة واستثمارها في المشاريع المربحة وذلك من خلال انشاء صناديق استثمار خاصة بالزكاة.

2-3-اقترح نموذج مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة²⁷

لماذا لا يتم توجيه أموال الزكاة نحو الاستثمار بدلا من الاستهلاك؟

هل يمكن انشاء مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة بأموال الزكاة؟

انشاء مؤسسة مصغرة لكل أسرة وتمويلها من أموال الزكاة حسب الأصناف 8 الشرعية

تقنين كيفية جمع الزكاة وتقنين كيفية استعمالها على مستوى كل ولاية

شكل قانوني واحد لمختلف المؤسسات المصغرة

فرض ضريبة واحدة على تلك المؤسسات الصغيرة 2,5 بالمائة

يمكن للدولة أن تكون شريك في تلك المؤسسات المصغرة من خلال المرافقة

دعم تلك المؤسسات المصغرة بنماذج للتنبؤ على مستوى التسيير المالي يمكنها من استشراف المستقبل لتفادي الفشل أو النجاح المالي

سادسا- المفاهيم الاقتصادية الجديدة من أجل بناء قاعدة استثمار متينة لتطوير المنتج المحلي²⁸

1- المفهوم الجديد لاقتصاد التنمية: حسب فيلسوف الحضارة فإن الاقتصاد ليس مسألة رؤوس أموال والبحث عن التكنولوجيا أو تقاسم مشاريع في السوق الدولية أو مواد أولية، لأن الاقتصاد ليس أرقام واحصائيات ومنحنيات بيانية نوظيفها لأغراض سياسية، ولكنه قبل كل ذلك وعيا فكريا، واستعدادا نفسيا وسلوكيا فرديا يمثل ثقافة مجتمع بأكمله²⁹. مع ذلك النخب المثقفة في الميدان الاقتصادي والساسة لازلوا يعتقدون بأن الإقلاع الاقتصادي يعتمد فقط على الأموال والمخططات التنموية بالإضافة للاستثمار الأجنبي. إن المشكلة الاقتصادية ليست قضية اختيار بين ليبرالية آدم سميث ومادية ماركس، وليست قضية اختيار وتفضيل بين منهج اقتصادي أو آخر أو الاختيار بين نظرية اقتصادية وأخرى وإنما تكمن المشكلة القضية في كيفية اجراء تطعيم ثقافي للمجتمع الجزائري من خلال منظومة تربوية وتعليمية هادفة. من خلال طاقة تحرك المجتمع نحو تحريك دوره نحو استغلال الطاقات والكفاءات البشرية و الموارد الطبيعية المتاحة، بحيث اذا توفرت الطاقة يمكن إيجاد الإمكانيات، بينما فقدان الإرادة والطاقة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد طاقته مهما كانت الإمكانيات الطبيعية والمالية الموجودة.³⁰ لأن الفعل الاقتصادي يتناول العلاقة بين الإنسان والطبيعة وهو الذي يحدد شروط نجاح الخاصة بالنشاط الاقتصادي.³¹

2- المفهوم الجديد للتنمية الشاملة: فالتنمية الشاملة هي عبارة عن مزيج بين معادلات اقتصادية وأخرى اجتماعية قبل أن تكون مشكلة أموال والسعي وراء تمويل للمشاريع وتقاسم الحصص في حلبة الصراع الدولية.³² ففلسفة التنمية الاقتصادية تهدف الى الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة من أجل الرفاهية الاقتصادية.³³ فالتنمية لا يمكن استيرادها من الخارج فهي تصنع مثلها مثل مصنع أي منتج محلي، فالتخلف الاقتصادي مصدره أن الفرد عندنا ليس منتجا من الناحية العقلية. لتحقيق اقتصاد التنمية المحلية في الجزائر الجديدة يجب الموازنة بين الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي، ولا يمكن جعل خطط التنمية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لشروط سياسية واجتماعية معقدة.³⁴ لذلك ينبغي الاعتماد على الإمكان والطاقات الموجودة في المجتمع وهو ما يعبر عنه بالاستثمار الاجتماعي من خلال أن الانطلاق من التنمية وصلا للاستثمار وليس كما هو الحال نتكلم عن الاستثمار للوصول الى التنمية.³⁵

خلاصة، استنتاجات وتوصيات:

أي تفكير استراتيجي لحل مشكلة المنتج المحلي هو في الأصل تفكير في مشكلة مخرجات التعليم العالي التي هي في الأصل تفكير في مشكلة التربية والتعليم، وأي فراغ لا تملأه أفكارنا ينتظر أفكار منافسة لنا، على اعتبار أن المنتج المحلي للجامعة بوصفه عنصرا فعالا في العملية التربوية، التكوينية والتعليمية، ولأن هذا المنتج المحلي لا يتحقق الا بتحسين مخرجات التعليم العالي عن طريق تحويل الطالب من حركة السكون والجمود العقلي إلى مواطن مبتكرا ومنتجا للقيمة المضافة وخلاقا للثروة.

نتائج واقتراحات:

- نجد أن حجم الاستثمار والانفاق في الجزائر على المنتج المحلي للجامعة وهو الطالب من المرحلة الابتدائية الى الجامعة كبير جدا مع ذلك عائد الاستثمار في رأس المال البشري ضعيف بسبب التعليم بالمجان في جميع الأطوار والنتيجة هي تصدير النخب والأدمغة بالمجان نحو أوروبا وأمريكا، والتي نعتبرها معضلة تنموية بامتياز على أساس أننا نصدر قوة العمل واليد العاملة المؤهلة بالمجان وهذا ما قد يهدد الأمن الاجتماعي للدولة مستقبلا

- عجز الحكومات المتعاقبة عن حل كيفية الحد والتقليل من حدة مشكلة هجرة الأدمغة والنخب، هجرة الأدمغة توجد نماذج عديدة من بينها العالم الذي له أكثر من 1500 اختراع بلقاسم حبة نموذجاً، بالإضافة الى الهجرة الخفية للنخب وهجرة أساتذة الجامعات. التعليم بالمجان والنتيجة تصدير قوة العمل بالمجان لفرنسا وللعديد من الدول حالة الأطباء 2022 نموذجا بحيث تم هجرة 1200 طبيب نحو فرنسا.

- لماذا نحن نحارب تهريب السلع والهجرة غير الشرعية وتهريب العملة...ولا نعي خطورة هجرة النخب والأدمغة وتأثير ذلك على التنمية والنمو والأمن الاجتماعي.

- يجب أن يدرك المجتمع حقيقة الجامعة بأنها هي القاطرة التي تقود البلاد وهي خزان الإطارات والكفاءات في جميع القطاعات، لذلك اهتمت الدولة الجزائرية بالتعليم المجاني بالجامعة لعلاقته بالنهضة الاقتصادية، وارتباط التعليم باحتياجات ومستقبل المجتمع وتعزيز الأمن الاجتماعي.

-أدركت الجزائر الجديدة بأن التعليم مرتبط بمستقبل الأجيال، وخدمة المجتمع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي للبلاد ولا يمكن تحقيق وتعزيز الأمن الاجتماعي بدون الاستثمار في التعليم.

-حاولت الجامعة الجزائرية تحسين مخرجات المنتج المحلي للجامعة من خلال الموازنة بين رغبات الطلبة وأولويات سياسات التنمية في البلاد واحتياجات المجتمع بحيث وضعت الجامعة مئات مخابر البحث، وآلاف الدراسات الأكاديمية في خدمة خطط وبرامج التنمية، والعمل على ضرورة ربط الجامعة بالوسط الاجتماعي والاقتصادي من خلال مرافقة أصحاب المشاريع المرتبطة بالابتكار.

-من أجل تحسين المنتج المحلي للجامعة عمل قطاع التعليم العالي على تشجيع الباحثين على تحويل أفكارهم الى مشاريع اقتصادية منتجة للقيمة المضافة، وذلك لتلبية احتياجات القطاع الاقتصادي، ومن أجل ذلك تصرف الدولة سنويا من خلال الجامعة آلاف المنح الدراسية بالخارج من أجل تحسين مخرجات التعليم العالي.

الاقتراحات:

-لتحسين المنتج المحلي لقطاع التربية والتعليم يجب العمل على ضرورة التخلص من الجراثيم الموجودة في قطاع التربية، التكوين والتعليم العالي منها على سبيل المثال لا الحصر اجبارية التخلص من طرائق وأساليب التدريس الكلاسيكية التي تعتمد على التلقين والحفظ؛ وضرورة القضاء على الدروس الخصوصية، تقليص الحجم الساعي، والغاء المواد المعقدة التي لا ينتفع بها التلميذ والطالب؛ تجميد بعض التخصصات وفتح أخرى وإعطاء الطالب حرية الاختيار.

-حتمية تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات ومتطلبات السوق حتى تصبح الوظيفة هي التي تبحث عن خريج الجامعة وليس العكس؛

-رسم استراتيجية جديدة تتضمن الطريق الى ترسيخ القيم الأخلاقية...في الطور الأول من التعليم بحيث هناك قيم تربوية لا تستورد ولكنها تصنع داخل التلميذ والطالب ما يصنع أي منتج محلي لذلك يجب:

-كل مواد التعليم في المرحلة الابتدائية يجب أن تكون تدور حول القيم الأخلاقية والثقافية مثل حب الوطن لإنتاج مواطن يسكنه الوطن لا موطننا يسكن وطننا.

-ترسيخ مفهوم العمل والصرامة لضمان المستقبل وبناء ثقافة آداب وأخلاقيات العمل، وترسيخ لدى المتعلم ثقافة احترام قانون المرور؛ ثقافة المحافظة على البيئة؛ من خلال التطعيم الثقافي للمتعلم؛

-التطعيم الثقافي للمتعلم من خلال ترسيخ لديه مهددات الأمن الوطني: الحوادث المرورية، الأمراض المزمنة، الخصوبة السكانية، سلامة الغذاء ونمط الحياة غير الصحي، الإرهاب الفكري....

-العمل على نشر ثقافة الموازنة بين الحقوق والواجبات في إطار لا استهلاك بدون انتاج على اعتبار أن الحق هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، وترسيخ مفهوم سيادة القانون وأثره في تحقيق السلم الاجتماعي.

اقتراحات عملية حول ادراج اللغة الإنجليزية في التعليم الجامعي لتحسين المنتج المحلي للجامعة دون المساس باللغة الوطنية اعتماد خريطة الطريق التالية:

2026/2025	2025/2024	2023/2024	
ضرورة تقييم النتائج من خلال مراجعة الأهداف	- الانتقال الى التدريس تدريجيا بالإنجليزية لبعض المقررات الدراسية ذات الطابع العالمي الموحد - ضرورة توفير مطبوعات بيداغوجية لكل مقرر دراسي	- ضرورة تحضير ملخصات للدروس وأهم مصطلحات المقرر الدراسي - ضرورة توفير مطبوعات بيداغوجية لكل مقرر دراسي	التدريس
حتمية النشر بالإنجليزية	ضرورة النشر بالإنجليزية	امكانية النشر بالإنجليزية	البحث العلمي
منح الطلبة الحرية في اعداد مذكرات التخرج بالإنجليزية	منح الطلبة الحرية في اعداد مذكرات التخرج بالإنجليزية	منح الطلبة الحرية في اعداد مذكرات التخرج بالإنجليزية	مذكرات التخرج
حتمية نشر مقال واحد أو مداخلة واحدة مع المشرف بالإنجليزية	ضرورة نشر مقال واحد أو مداخلة واحدة مع المشرف بالإنجليزية	امكانية نشر مقال واحد أو مداخلة واحدة مع المشرف بالإنجليزية	مناقشة الدكتوراة
- ضرورة ادراج الانجليزية في الامتحان المشترك المعامل 1 - ضرورة الامتحان في مادتين في التدريس المعامل 3	- ضرورة ادراج الانجليزية في الامتحان المشترك المعامل 1 - ضرورة الامتحان في مادتين في التخصص بلغة التدريس المعامل 3	ضرورة ادراج الانجليزية في الامتحان المشترك المعامل 1 ضرورة الامتحان في مادتين في التخصص بلغة التدريس المعامل 3	مسابقة الدكتوراة

تقييم الامتحانات	5 نقاط بالإنجليزية 15 نقطة بالعربية	8 نقاط بالإنجليزية 12 نقطة بالعربية	10 نقاط بالإنجليزية 10 نقاط بالعربية
المكتبات الجامعية	ضرورة توفير المراجع بالإنجليزية	ضرورة رقمنة المطبوعات البيداغوجية لكل مقرر دراسي	ضرورة رقمنة المطبوعات البيداغوجية لكل مقرر دراسي
الترقية الى الرتبة الأعلى	ضرورة القيام بعمل واحد على الأقل بالإنجليزية	ضرورة نشر مقال بالإنجليزية	اجبارية نشر مقال بالإنجليزية
اللغة الانجليزية	ضرورة زيادة الحجم الساعي للإنجليزية في الليسانس	زيادة الحجم الساعي للإنجليزية في الليسانس	زيادة الحجم الساعي للإنجليزية في الليسانس

المصادر والمراجع والأحالات:

ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في اعداد وتقديم التقارير المالية IAS/IFRS للمؤسسات¹

ضرورة تطوير وتنمية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي حتى تصبح الوظيفة هي التي تبحث عن خريج الجامعة وليس العكس...²

³إذا أردت أن تهدم حضارة احقر معلما وأذل طبيبا وهمش عالما واعطي قيمة للتافهين...

⁴يجب التخلص من فيروسات وجراثيم التعليم من خلال الأخذ بعين الاعتبار رأي الخبراء (Pasi Sahlberg) بحيث كانت أول خطوة اتخذتها فنلندا للنهوض بالتعليم هي التخلص من جراثيم التعليم... رغم أن هناك من يشكك في ذلك الطرح وفي أسباب نجاح نظام التعليم في فيلندا (ربيعي محمد، 2022) عندما يتكلم عن جراثيم التعليم العربية والمغالطات حول النظام التربوي الفنلندي . حتى يمكن إعادة بناء العقل الجزائري للجيل الجديد من خلال إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية حتى يصبح المتعلم وخريج الجامعة منتجا من الناحية العقلية⁵ اعتماد المراحل الستة للعملية التعليمية بجامعات التفوق والتميز وهي⁶:

1. أنا أسأل؛

2. أنا أبحث؛

3. أنا أشارك؛

4. أنا أقيم؛

5. أنا أطبق؛

6. أنا أبداع.

⁶Paulo Freire– Education does not change the world, education changes People, People change the world...

⁷هناك قيم ثقافية وأخلاقية لا تستورد ولكنها تصنع داخل التلميذ والطالب مثل ما تصنع الباخرة... لأن هدف التعليم الجامعي ليس فقط تلقين المعلومات وانما تنمية الفكر ومهارات التفكير والابداع

⁸ يجب أن يكون التكوين بالجامعة على حسب احتياجات سوق العمل ومتطلبات أرباب العمل من حيث الكم والكيف حتى تصبح الوظيفة هي التي تبحث عن خريج الجامعة وليس العكس

⁹ أنظر تقارير منظمة العمل الدولية 2012-2022

إجمالي الناتج الوطني الحقيقي تساوي كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين في فترة زمنية معينة
¹⁰ مضرورية بأسعار سنة الأساس المختارة

¹¹ المتغيرات المرافقة نجد معدل التضخم فهو يتغير مع حركة الناتج أثناء التقلبات الاقتصادية، ومن أما المتغيرات المحايدة نجد الاستثمار فهو في الغالب يخضع لقرارات لا تتأثر كثيرا بالدورة الاقتصادية للناتج نزولا أو صعودا، أما المتغيرات المعاكسة لحركة الناتج أو الدورة الاقتصادية، نجد معدل البطالة فهو يتناقص وقد يتلاشى في حالة الانتعاش والصعود ويزداد وقد يتفاقم في حالة الهبوط والكساد.

¹² شعيب شونوف، الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة اقتراح نموذج للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للحد من هذه الظاهرة، دراسات اقتصادية، جامعة الاغواط، 2013

توماس بيكيتي ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، دار التنوير، ممتدى

¹³ البحوث الاقتصادية، مصر 2016

¹⁴ معظمهم الخبراء الأجانب يصدرن تقارير وهمية لمغالطة بلدان القارة الاقتصادية الجنوبية حتى تبقى في تبعية للقارة الاقتصادية الشمالية.

¹⁵ على الرغم من اعتبار الاقتصاد في حالة توظيف كامل عندما تتلاشى البطالة الدورية رغم وجود البطالة الجزئية التي تشكل مع البطالة الهيكلية ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة الذي يكون موجوداً في العادة حتى في حالة التوظيف الكامل...

¹⁶ مقال الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة، السعودية، من الانترنت 28 أبريل 2009، أنظر أيضا: شعيب شونوف، الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة اقتراح نموذج للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للحد من هذه الظاهرة، دراسات العدد الاقتصادي المجلد 4، العدد 1، ص ص 43-2013، 73

¹⁷ شعيب شونوف، دور التمويل البديل في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات خارج المحروقات في ظل الأزمة النفطية، جامعة الزرقاء 2017،

شعيب شونوف، المحاسبة المالية وفق معايير الإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية 2022
¹⁸ الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

¹⁹ تخفيف العبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك في حالة عقود الإيجار التمويلية الدولية إذا ما اقتضت التحويلات على دفعات الإيجار فقط مع اعتبار اقتناء الأصل المؤجر في نهاية العقد عن طريق الاستيراد. يمكن اعتبار الإيجار التمويلي كعامل ثبات للاستثمارات خلال الأزمات والكساد، وبالتالي الحد من انعكاسات موجات التضخم على عمليات التوسع الاستثماري والمشاريع الناشئة بحيث تقلل هذه الصيغة التمويلية من فترات الانتظار من أجل رفع الأموال الخاصة ومنه ارتفاع التكلفة في حالة التوسع الاستثماري على اعتبار أن أسعار اليوم أقل من أسعار الغد. لمزيد من التفصيل أنظر: بان ياسين مكي، الآثار الاقتصادية لعقد التأجير

التمويلي، 2012

²⁰ شعيب شنوف، مفاتيح التحكم في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، IFRSs، 2023،
²¹ ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، 2003، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي
 والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر
²² لمزيد من التفصيل أنظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد
 شنوف شعيب، الحركة الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير،
 جامعة الجزائر، 1994-2000
 شعيب شنوف ومداني عصمان الاقتصاد العالمي العادل حسب فكر مالك بن نبي، ملتقى الاقتصاد الاسلامي
 ورهانات المستقبل فيفري 2011، جامعة غرداية
 شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في البلدان الناشئة بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، مجلة دراسات
 إقتصادية، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2009
 لمزيد من التفصيل أنظر: ²³

Le problem des aides dans le monde musulman, el Malek BENNABI,
 bay'yinate, alger, 1990

²⁴ ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، 2003، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي
 والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر
²⁵ لمزيد من التفصيل أنظر:

- شعيب شنوف، استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة، مجلة بيت
 المشورة، المجلد 1، ص ص 77-2014، 93 الدوحة، قطر
 - أحمد بن عبد العزيز الحداد، 2012، دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، دائرة
 الاوقاف والشؤون الاسلامية، دبي، الامارات

²⁶ شعيب شنوف، ديسمبر 2013، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي-الأمن
 الغذائي-تقليص الواردات - تنمية الصادرات، جامعة البرج، الجزائر

شعيب شنوف، استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة، مجلة بيت
 المشورة، المجلد 2014، 1 الدوحة، قطر

²⁷ شعيب شنوف، استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة، مجلة بيت
 المشورة، المجلد 2014، 1 الدوحة، قطر

²⁸ يعج الاقتصاد بمغالطات عديدة نتيجة لتضارب وتعارض المصالح بين بلدان المركز وبلدان المحيط، والحرب
 التجارية بين أمريكا والصين، ومن بين هذه المغالطات أن قطاع الخدمات قطاع غير منتج، والميل المستمر
 للبشر في رؤية الآثار المباشرة والفورية لأي سياسة اقتصادية واهمال الآثار غير المباشرة والتي قد تظهر في
 المدى المتوسط والطويل، بالإضافة الى مغالطة ضرورة الاستثمار للوصول الى التنمية -وهي تتطلب العكس-
 وأغلوطة كل ما زاد معدل النمو الديمغرافي قل معدل الاستثمار . والتفكير المستمر لربط القوة الشرائية بالمال لأن
 طباعة النقد تعد أكبر صناعة في العالم في حين كلما زادت صناعة طباعة النقد انخفضت قدرته الشرائية. ومن
 بين المغالطات الاقتصادية أيضا استعانت النخب المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا على تقارير المنظمات

الدولية ونماذج التنبؤ المخدوعة فمثلا الناتج الإجمالي الوطني قد يكون نتيجة لاستفادة أقلية من المواطنين على حساب الأغلبية أين يزداد الثري ثراء والفقير فقرا ورغم ذلك فإنه من الناحية الإحصائية البحتة يعد تقدما اقتصادي ...

²⁹ لمزيد من التفصيل أنظر :

مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد
شونف شعيب، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير،
جامعة الجزائر، 1994-2000

شعيب شونف ومداني عصمان الاقتصاد العالمي العادل حسب فكر مالك بن نبي، ملتقى الاقتصاد الاسلامي
ورهانات المستقبل فيفري 2011، جامعة غرداية
شونف شعيب، حوار الأربعاء، مفاهيم اقتصادية عند مالك بن نبي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية،
2010³⁰

³¹ بن أشنوهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981م، ص: 73.

³² لمزيد من التفصيل أنظر :

شونف شعيب، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير،
جامعة الجزائر، 1994-2000،

شعيب شونف ومداني عصمان الاقتصاد العالمي العادل حسب فكر مالك بن نبي، ملتقى الاقتصاد الاسلامي
ورهانات المستقبل فيفري 2011، جامعة غرداية

شعيب شونف، الحركية الاقتصادية في البلدان الناشئة بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، مجلة دراسات
اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2009

³³ غير أن هناك طرح آخر يرى بأنه لتحقيق اقتصاد تنمية يجب الاعتماد على القدرة في اتخاذ القرارات وبصورة
خاصة اتخاذ قرارات الاستثمار بأعلى فعالية ممكنة، ومهما يكن الأمر فإن الاستثمار سوف يخلق فرصا أخرى
للعمل والإنتاج وبالتالي يشكل دفعا جديدا للتنمية، وعلى هذا الأساس فإن التكامل هو الطريق السليم لتأمين
وتطوير النشاطات الاقتصادية من أجل تحقيق اقتصاد التنمية

³⁴ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، درا الفكر، دمشق، 1986

³⁵ لمزيد من التفصيل أنظر :

مالك بن نبي، بين الرشد والنتيه، دار الفكر، دمشق.

مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد

شعيب شونف ومداني عصمان الاقتصاد العالمي العادل حسب فكر مالك بن نبي، ملتقى الاقتصاد الاسلامي
ورهانات المستقبل فيفري 2011، جامعة غرداية.

مراجع أخرى لها صلة بالموضوع

أحمد بن عبد العزيز الحداد، 2012، دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية، دبي، الامارات

بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981م،

توماس بيكييتي ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، دار التنوير، ممتدى البحوث الاقتصادية، مصر

جون بركنيز، (2008) اعترفات قرصان اقتصادي، الاغتياث الاقتصادي للأهم، دار الطناني للنشر، القاهرة

هنري هزليت، ترجمة سارة عادل عبد اللطيف، (2019) الاقتصاد في درس واحد، أقصر الطرق و اضحها لفهم أساسيات الاقتصاد، بوك مانيا، مصر،

ناصر دادي عدون و شعيب شنوف، (2003) الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر

اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون INTEC، (2004) عائد الاستثمار في رأس المال البشري، ابتزك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،

شعيب شنوف، (2023/01) أهمية الاستثمار المعرفي في الجامعات والمراكز البحثية ودوره في التنمية المستدامة، في الأصل مداخلة أرسلت ولم أشارك بها في المؤتمر الدولي التعليم والتعلم في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين: رؤى وتطلعات مستقبلية، جامعة صحار، سلطنة عمان

شعيب شنوف، (2017/04) أهمية الاستثمار الاجتماعي من خلال نظام التعليم الجامعي بالجزائر ودور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ص ص 561-577، أبحاث مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، جامعة الزرقاء، جامعة القدس المفتوحة

شعيب شنوف، (2023/11) أهمية الاستثمار المعرفي في الجامعات والمراكز البحثية ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي - حالة الجزائر، المؤتمر الدولي الأول: البحوث التطبيقية في العلوم الإنسانية والاجتماعية: ممارسات عالمية متعددة التخصصات، جامعة الشارقة - الشارقة الإمارات العربية

شعيب شنوف، (2023/10) تساؤلات وثوابت حول كيفية مواجهة التحديات الكبرى لمستقبل مستدام في الوطن العربي تحديات التعليم والتعلم نموذجا - دراسة حالة الجزائر، مؤتمر ريادة الأعمال، جامعة قطر، الدوحة

شعيب شنوف ومداني عصمان الاقتصاد العالمي العادل حسب فكر مالك بن نبي، ملتقى الاقتصاد الاسلامي ورهانات المستقبل فيفري 2011، جامعة غرداية

شعيب شنوف، استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة، مجلة بيت المشورة، المجلد 2014، 1 الدوحة، قطر

شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في البلدان الناشئة بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2009